الرئيس الغانم اعتمد جدول أعمال الجلسة المقبلة

المداولة الثانية لـ «المعلومات الائتمانية» و«التقاعد المبكر» والمداولة الأولى لـ «الصحة النفسية» الثلاثاء المقبل

الغانم يترأس إحدى الجلسات

قاعة عبدالله السالم

- إدراج تقرير «السكنية» بشأن وثيقة تملك أرملة الشهيد وجواز بيع البدائل السكنية المستردة
- رسالة من الفضل يطلب فيها أن تقدم الحكومة بيانًا بالإجراءات التي اتخذتها تجاه الحسابات الوهمية والإخبارية المسيئة لأمن البلاد

ربيع سكر

اعتمد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم جدول اعمال الجلسة المقبلة المقرر عقدها خلال يومي الثلاثاء والاربعاء المقبلين وأدرج في بداية جدول الاعمال بعد المضابط والرسائل الواردة 3 قوانين للتصويت عليها وهي المداولة الثانية لقانون تبادل المعلومات الائتمانية والمداولة الثانية لقانون التقاعد المبكر ، ومناقشة قانون الصحة النفسية .

وادرج على جدول الجلسة المقبلة استكمال مناقشة الرد على الخطاب الاميري الذي افتتح به دور الانعقاد الحالي. وفي بند الأوراق والرسائل الواردة أدرجت رسالة واحدة من النائب أحمد الفضل يطلب فيها أن تقدم الحكومة بيانًا لمجلس الأمة بالإجراءات التي اتخذتها تجاه ظاهرة الحسابات الوهمية والإخبارية في شبكات التواصل الاجتماعي المسيئة لأمن البلاد، وذلك خلال أسبوعين.

و أدرج على الجدول التقرير الأول للجنة الإسكان عن «مشروع القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية والقانون رقم (27) لسنة 1995 في شأن إسهام نشاط القطاع الخاص في تعمير الأراضي الفضاء المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية».

وقد وافقت اللجنة بإجماع الحاضرين من أعضائها على المشروع بقانون، وذلك بعد التعديل على الصياغة وفق النص الذي انتهت إليه اللجنة كما يلي:

مادة أولى: تضاف فقرة جديدة بنهاية المادة (32) من القانون رقم 47 لسنة 1993 المشار إليه نصها التالي: وفي حال استشهاد رب الأسرة قبل إصدار وثيقة التملك تصدر الوثيقة باسم أرملة الشهيد الكويتية، وفقًا للضوابط والأحكام التي يصدر بها قرار من الوزير المختص بناء على موافقة مجلس الإدارة.

مادة ثانية: تضاف إلى نهاية المادة (17) من القانون رقم (27) لسنة 1995 المشار إليه فقرة جديدة نصها التالي: ويجوز للمؤسسة بيع أي من البدائل السكنية المستردة (قسيمة – بيت – شقة) من المخصص لهم وفقًا لأحكام القانون رقم (47) لسنة 1993 المشار إليه، وذلك بالمزاد العلني وفقًا للشروط والضوابط التي يصدر بها قرار من الوزير المختص بناء على موافقة مجلس إدارة المؤسسة وعلى أن يتم تقييم السعر الأساسي للمزاد من خلال مقيّم أو أكثر.

مادة ثالثة: (على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نفاذه)

وأدرج خمس شكاوى للتنويه عنها خلال الجلسة تتعلق بالآتي:

1 – شكوى رقم (356) ضد الهيئة العامة لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشأن الضرر الواقع على مستثمر في سوق الصفاة جراء تحويل صيغة عقد محاله التجارية من إيجار إلى استثمار.

2 – شكوى رقم (357) ضد المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بشأن الضرر الواقع على معاقة جراء إلغاء قرار صرف معاشها وفق قانون الإعاقة.

3 – شكوى رقم (358) ضد مجلس الخدمة المدنية بشأن الضرر الواقع على مجموعة من رجال الإطفاء جراء القرار الصادر بتغيير بعض مواد القرار المتعلق بترقية ضباط صف الإطفاء.

4 – شكوى رقم (359) ضد الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بشأن الضرر الواقع على معاقة جراء رفض طلبها صرف سماعة بديلة وذلك بسبب تقييم درجة إعاقتها (بسيطة).

5 – شكوى رقم (360) ضد وزارة التعليم العالي بشأن الضرر الواقع على موظف جراء القرار الصادر بوجوب التفرغ الكامل للموافقة على إكمال الدراسة العليا.

تتعلق بالتعليم والصحة و العدل والأوقاف والكهرباء

الحويلة يسأل عدداً من الوزراء عن خدمات مدينة صباح الأحمد السكنية

وجه النائب د. محمد الحويلة 7 أسئلة إلى عدد من الوزراء عن المحور الخدمي لمدينة صباح الأحمد السكنية. وقال الحويلة في مقدمة السؤال الأول إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د. حامد العازمي: استلمت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب الموقع المخصص لها في المحور الخدمي في مدينة صباح الأحمد السكنية لإنشاء كليات ومعاهد للهيئة من المؤسسة العامة للرعاية السكنية في تاريخ 2016/3/22.

وطالب إفادته بالآتي:

1– لماذا لم تنشأ معاهد وكليات للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في الموقع المخصص لها في المحور الخدمي في مدينة صباح الأحمد السكنية حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

2– ما الإجراءات التنفيذية التي اتخذتها الهيئة منذ استلام الموقع من المؤسسة العامة للرعاية السكنية؟

3– جميع المراسلات بين الهيئة وأي جهة حكومية أخرى في هذا الشأن، والجدول الزمني المحدد لهذا المشروع. وقال الحويلة في مقدمة السؤال الثاني الموجه إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د. حامد العازمي: استلمت جامعة الكويت مبانيها في الموقع المخصص لها في المحور الخدمي في مدينة صباح الأحمد السكنية لإنشاء المباني الخاصة بها من المؤسسة العامة للرعاية السكنية في تاريخ 2016/2/8. وطالب إفادته بالآتي: 1 – لماذا لم تنشئ جامعة الكويت مبانيها في الموقع المخصص لها في المحور الخدمي في مدينة صباح الأحمد السكنية حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

جمعية ضاحية صباح السالم التعاونية
SABAH AL-SALEM CO-OPERATIVE SOCIETY

إعلان عن فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة لعام 2019
وفتح باب قبول طلبات مراقبي الحسابات

بناء على القرار الوزاري رقم (166/ت) لسنة 2013 بشأن النظام الأساسي النموذجي للجمعيات التعاونية يسر جمعية ضاحية صباح السالم التعاونية أن تعلن عن :

أولاً:- فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة لعام 2019 إعتباراً من يوم الأحد الموافق 6/1/2019 ولمدة (10) عشرة أيام عمل رسمي تنتهي بنهاية دوام يوم الخميس الموافق 17/1/2019 وذلك لإنتخاب عدد خمسة أعضاء، وتقدم الطلبات بمكتب السكرتارية بإدارة الجمعية خلال أوقات الدوام الرسمي من الأحد الى الخميس من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الثالثة عصراً .

وذلك وفقاً للشروط الآتية:-

1- أن يكون المرشح قد مضى على عضويته في الجمعية عاماً كاملاً على الأقل في 31/12/2018م.
2- أن يكون المرشح بالغاً من العمر ثلاثون عاماً ميلادياً كاملاً على الأقل في 31/12/2018م.
3- أن يكون المرشح حاصلاً على مؤهل دراسي لايقل عن شهادة دبلوم سنتين بعد الثانوية العامة مع وجوب تصديق الشهادة من الجهات المختصة داخل دولة الكويت في حال الحصول على الشهادة من الخارج .
4- الا يكون المرشح قد صدر عليه حكم بجناية او جنحة مخلة بالشرف والامانة .

فعلى السادة المساهمين الذين تنطبق عليهم الشروط والراغبين في الترشح مراجعة إدارة الجمعية لتعبئة نموذج الترشيح مصطحبين معهم المستندات التالية:-

1- البطاقة المدنية الاصلية (الذكية) وصورة عنها.
2- عدد 2 صور شخصية حديثة.
3- اذن الموافقة من جهة العمل العسكريين وإدارة الخبراء والعاملين بوزارة العدل.
4- شهادة المؤهل الدراسي الاصلية وصورة عنها والتي لاتقل عن شهادة دبلوم سنتين بعد الثانوية العامة على أن تكون مصدقة من قبل جهات الاختصاص داخل دولة الكويت.
5- شهادة حديثة صادرة من التأمينات الإجتماعية (للمتقاعدين).

ثانياً: فتح باب قبول طلبات مراقبي الحسابات:-

فتح باب قبول طلبات مراقبي الحسابات الذين يرغبون بالقيام بتدقيق حسابات الجمعية للعام 2019 متضمناً قيمة الاتعاب على أن لا تتجاوز مبلغ 5000 دينار كويتي (خمسة آلاف دينار كويتي) سنوياً بالظرف المختوم وتسليمه لإدارة الجمعية وذلك خلال الفترة من يوم الاحد الموافق 6/1/2019 ولمدة (10) عشرة أيام عمل تنتهي بنهاية دوام يوم الخميس الموافق 17/1/2019 وذلك من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الثالثة عصراً .

وبناء على المادة رقم (21) من القانون رقم (118) لسنة (2013) واحكام المرسوم بقانون رقم 24 لسنة 1979 ومراعاة أحكام المادة 11 لقانون التعاون.

لايجوز لمراقب الحسابات أن يراقب على اكثر من خمسة جمعيات تعاونية وألا يتجاوز مدة تعيينة بذات الجمعية أكثر من ثلاث سنوات .

على السادة إعضاء الجمعية العمومية ضرورة مراجعة إدارة الجمعية خلال اوقات الدوام المذكورة اعلاه لإستكمال ملفاتهم مصطحبين معهم البطاقة المدنية الاصلية سارية المفعول لارفاقها بالملف.

والله ولي التوفيق ... مجلس الإدارة

استفسر عن عدد من تم ترقيتهم في الجامعة

الدلال لوزيري التعليم العالي والشؤون الاقتصادية: ما صحة منع موظفي الحكومة من الإلتحاق بالجامعات

محمد الدلال

وجه النائب محمد الدلال 3 أسئلة إلى وزير التربية والتعليم العالي د. حامد العازمي، ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل عن أعداد من تمت ترقيته إلى درجة أستاذ مساعد وأستاذ في جامعة الكويت، وعن صحة منع الموظفين في مؤسسات الدولة من الالتحاق بالجامعات في الكويت وخارجها. ونص السؤال الأول على ما يلي: إن الترقيات العلمية في جامعة الكويت من أهم الجوانب في ضمان جودة التعليم ووجود الطاقات المؤهلة أكاديميًا وعلميًا وذلك وفقًا للقانون والنظم والمعايير العالمية، ونظرًا لما ورد إلينا من ملاحظات في شأن عدد من الترقيات العلمية مؤخرًا، فقد عقد مجلس جامعة الكويت بتاريخ 12 ديسمبر 2018 اجتماعًا واتخذ قرارات بترقية بعض من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة في مختلف الكليات الجامعية، لذا يرجى موافاتنا بالآتي: 1 – يرجى تزويدي بأعداد وأسماء من تم ترقيتهم إلى درجة أستاذ مساعد ودرجة أستاذ مع بيان القسم العلمي والكلية.

–2 موافاتي بالنظم واللوائح الخاصة بترقيات أعضاء هيئة التدريس في الجامعة وبالأخص المتعلقة بدرجة أستاذ مساعد ودرجة أستاذ، وهل جميع من تم ترقيته إلى درجة أستاذ مساعد ودرجة أستاذ انطبقت عليه الشروط الخاصة بلوائح ونظم الترقيات أم يوجد تحفظات على البعض وما تلك التحفظات؟

3 – موافاتنا بجميع المراسلات الصادرة من لجنة الترقيات بالقسم العلمي في قسم العلوم السياسية وكلية العلوم الاجتماعية ولجنة ترقيات الجامعة العليا مع أسماء أعضاء اللجنة العامة للترقيات التي نظرت ترقية أحد أعضاء هيئة التدريس إلى درجة أستاذ في قسم العلوم السياسية والرسالة الموجهة من مدير الجامعة إلى عميد كلية العلوم الاجتماعية بتاريخ 13/06/2018 بخصوص الملاحظات العلمية على ترقية عضو هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية مع افادتي بمدى توفر كافة الشروط اللازمة في ترقية أي من المرشحين لدرجة أستاذ في القسم المذكور. 4 – الإفادة بجميع قرارات الجامعة بخصوص عقد لجان الترقيات خلال فترة الفصل الصيفي وهل عقدت في السابق في الفصول الصيفية مع تبيان أسباب تنحية بعض من أعضاء اللجنة العامة للترقيات ممن أبدوا رأيًا في مدى انطباق شروط الترقيات على المتقدمين للترقية.

–5 موافاتنا بجميع أعداد وأسماء من رفضت ترقياتهم العلمية منذ بداية عام 2018 وحتى تاريخه وفقًا للوائح والنظم والأسباب التي استند عليها قرار الرفض من اللجان المختصة في جامعة الكويت. ونص السؤال الثاني على ما يلي: يتداول في الأوساط الحكومية والبرلمانية قيام كل من وزارة التعليم العالي من جانب ومجلس الخدمة المدنية من جانب آخر على منع الموظفين في وزارات ومؤسسات الدولة من الالتحاق بالجامعات والكليات المعتمدة في الكويت أو خارج الكويت لاستكمال دراستهم، وفي حال صحة ما يتداول فأن ذلك يعد مخالفة للقانون الذي يتيح لموظفي الأجهزة الحكومية الدراسة وفق ضوابط وشروط معينه معقولة، لذا يرجى إفادتنا بالتالي:

1 – هل ورد لوزارة التعليم العالي قرار من مجلس الخدمة المدنية أو ديوان الخدمة المدنية أو صدر قرار من وزارة التعليم العالي بشأن منع الموظفين العاملين في مؤسسات الدولة من الالتحاق بالجامعات والكليات المعتمدة في الكويت مع رجاء تزويدي بنسخة من هذا القرار.

–2 يرجى تزويدي بآخر القرارات والتعاميم الصادرة من مجلس الخدمة المدنية أو وزارة التعليم العالي بشأن تنظيم السماح للموظفين العاملين في مؤسسات الدولة من الالتحاق بالجامعات والكليات المعتمدة في الكويت أو خارجها. 3 – يرجى موافاتي بالنظم واللوائح الخاصة بترقيات أعضاء هيئة التدريس في الجامعة وبالأخص المتعلقة بدرجة أستاذ مساعد ودرجة أستاذ، وهل جميع من تم ترقيته إلى درجة أستاذ مساعد ودرجة أستاذ انطبقت عليه الشروط الخاصة بلوائح ونظم الترقيات أم يوجد تحفظات على البعض وما تلك التحفظات؟

3 – موافاتنا بجميع المراسلات الصادرة من لجنة الترقيات بالقسم العلمي في قسم العلوم السياسية وكلية العلوم الاجتماعية ولجنة ترقيات الجامعة العليا مع أسماء أعضاء اللجنة العامة للترقيات التي نظرت ترقية أحد أعضاء هيئة التدريس إلى درجة أستاذ في قسم العلوم السياسية والرسالة الموجهة من مدير الجامعة إلى عميد كلية العلوم الاجتماعية بتاريخ 13/06/2018 بخصوص الملاحظات العلمية على ترقية عضو هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية مع افادتي بمدى توفر كافة الشروط اللازمة في ترقية أي من المرشحين لدرجة أستاذ في القسم المذكور. 4 – الإفادة بجميع قرارات الجامعة بخصوص عقد لجان الترقيات خلال فترة الفصل الصيفي وهل عقدت في السابق في الفصول الصيفية مع تبيان أسباب تنحية بعض من أعضاء اللجنة العامة للترقيات ممن أبدوا رأيًا في مدى انطباق شروط الترقيات على المتقدمين للترقية.

–5 موافاتنا بجميع أعداد وأسماء من رفضت ترقياتهم العلمية منذ بداية عام 2018 وحتى تاريخه وفقًا للوائح والنظم والأسباب التي استند عليها قرار الرفض من اللجان المختصة في جامعة الكويت. ونص السؤال الثاني على ما يلي: يتداول في الأوساط الحكومية والبرلمانية قيام كل من وزارة التعليم العالي من جانب ومجلس الخدمة المدنية من جانب آخر على منع الموظفين في وزارات ومؤسسات الدولة من الالتحاق بالجامعات والكليات المعتمدة في الكويت أو خارج الكويت لاستكمال دراستهم، وفي حال صحة ما يتداول فأن ذلك يعد مخالفة للقانون الذي يتيح لموظفي الأجهزة الحكومية الدراسة وفق ضوابط وشروط معينه معقولة، لذا يرجى إفادتنا بالتالي:

1 – هل ورد لوزارة التعليم العالي قرار من مجلس الخدمة المدنية أو ديوان الخدمة المدنية أو صدر قرار من وزارة التعليم العالي بشأن منع الموظفين العاملين في مؤسسات الدولة من الالتحاق بالجامعات والكليات المعتمدة في الكويت مع رجاء تزويدي بنسخة من هذا القرار.

–2 يرجى تزويدي بآخر القرارات والتعاميم الصادرة من مجلس الخدمة المدنية أو وزارة التعليم العالي بشأن تنظيم السماح للموظفين العاملين في مؤسسات الدولة من الالتحاق بالجامعات والكليات المعتمدة في داخل وخارج الكويت مع تزويدي بأعداد من تم قبول استكمال دراستهم من الموظفين في أجهزة الدولة ومن تم رفض طلبهم على أن يكون ذلك ضمن جدول يحدد العدد المتقدم والجهة الحكومية التي يعمل بها والتخصص الذي يكمل به دراسته وذلك من تاريخ 01/01/2017 وحتى تاريخه. 4 – هل لدى مجلس الخدمة المدنية أو ديوان الخدمة المدنية أية دراسات أو تقييم سواء قامت به وزارة التعليم العالي أو قام بها مجلس الخدمة المدنية بشأن الموظفين الحكوميين الراغبين باستكمال دراستهم أثناء عملهم مع تزويدي بنسخة من تلك الدراسات أو التقييم. ونص السؤال الثالث لوزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل على ما يلي:

يتداول في الأوساط الحكومية والبرلماني قيام كل من مجلس الخدمة المدنية وديوان الخدمة المدنية ووزارة التعليم العالي على منع الموظفين الكويتيين في وزارات ومؤسسات الدولة من الالتحاق بالجامعات والكليات المعتمدة في الكويت أو خارج الكويت لاستكمال دراستهم، وفي حال صحة ما يتداول فأن ذلك يعد مخالفة للقانون الذي يتيح لموظفي الأجهزة الحكومية الدراسة وفق ضوابط وشروط معينه معقولة.

وطالب فيه إفادته بالآتي: –1 هل يوجد قرار صادر من مجلس الخدمة المدنية أو ديوان الخدمة المدنية أو لديوان الخدمة المدنية بشأن منع الموظفين العاملين في مؤسسات الدولة من الالتحاق بالجامعات والكليات المعتمدة في الكويت مع رجاء تزويدي بنسخة من هذا القرار، وهل لدى ديوان الخدمة المدنية علم أو اطلاع على قرار صادر من وزارة التعليم العالي بمنع الموظفين الكويتيين من استكمال دراستهم. –2 يرجى تزويدي بآخر القرارات والتعاميم الصادرة من مجلس الخدمة المدنية أو وزارة التعليم العالي بشأن ضوابط وشروط تنظيم السماح للموظفين العاملين في مؤسسات الدولة من الالتحاق بالجامعات والكليات المعتمدة في الكويت أو خارجها وهل صدرت قرارات أو تعاميم جديدة تضع ضوابط أكثر تشددًا خلاف ما أورده القانون. 3 – يرجى موافاتي بأعداد المتقدمين لاستكمال دراستهم من الموظفين العاملين في وزارات مؤسسات الدولة بالجامعات والكليات المعتمدة في داخل وخارج الكويت مع تزويدي بأعداد من تم قبول استكمال دراستهم من الموظفين في أجهزة الدولة ومن تم رفض طلبهم على أن يكون ذلك ضمن جدول يحدد العدد المتقدم والجهة الحكومية التي يعمل بها والتخصص الذي يكمل به دراسته وذلك من تاريخ 01/01/2017 وحتى تاريخه. 4 – هل لدى مجلس الخدمة المدنية أو ديوان الخدمة المدنية أية دراسات أو تقييم سواء قامت به وزارة التعليم العالي أو قام بها مجلس الخدمة المدنية بشأن الموظفين الحكوميين الراغبين باستكمال دراستهم أثناء عملهم مع تزويدي بنسخة من تلك الدراسات أو التقييم.

5 – كم تكلفة ومبالغ الميزانية المالية المخصصة لمن استكمل دراسته أو تعليمه من موظفي الدولة خلال الأعوام من 2015 وحتى نهاية 2018.